

زبدة الأصول

[106] فلا يصل الى معانيه فكر البشر غير الراسخين في العلم، وفيه: ان تلك النصوص انما تدل على ان للقرآن بطونا لا يصل إليها فكر البشر غير من خواطب به، ففى كل مورد يحتمل ذلك، لا بد من الرجوع إليهم لدفع هذا الاحتمال، - وبعبارة اخرى - المنهى عنه الاستقلال في الفتوى من دون المراجعة إليهم وعلو مطالبه، وغموض معانيه، لا يكون موجبا لكون بيانه مخلا بالمقصود، فمع فرض ذلك كله فهو متناسب لا ذواق اهل العصور ولو لا ذلك لما كان لاثبات اعجازه سييل. ثانيها: ان القرآن نزل على سييل الرموز كما في فواتح السور، وفيه انه خلاف كونه معجزة خالدة. ثالثها: العلم الاجمالي بوجود القرائن المنفصلة الدالة على ارادة خلاف الظاهر منه كثيرا من المخصصات والمقيدات وهو يمنع عن جريان اصالة الظهور كما يمنع عن جريان الاصول العملية. وفيه: اولا ان المعلوم بالاجمال معنون بعنوان خاص وهو الموجود في الكتب التى بايدينا فبعدا الفحص والظفر بالمقدار المعلوم ينحل العلم الاجمالي حقيقة، أو انه إذا تفحص ولم يجد القرينة على ارادة خلاف الظاهر لهذا الظهور يخرج ذلك عن طرف العلم. وثانيا: لو سلم عدم تعنون المعلوم بالاجمال، بما ذكر واحتمل وجود القرينة في غير تلك الكتب، لو ظفرنا بعد الفحص بجملة من القرائن بمقدار المعلوم بالاجمال، لا محالة ينحل العلم الاجمالي حكما ولا مانع من اجراء اصالة الظهور في غير تلك الموارد. رابعها: وقوع التحريف واحتمال ان يكون فيما حرفوه قرينة صارفة لهذا الظهور. وفيه: اولا اثبتنا في محله بالادلة القطعية عدم وقوع التحريف في القرآن، واجبنا عن الروايات الموهمة لذلك - وثانيا - ان النصوص الآمرة بالرجوع الى القرآن، وعرض الاخبار إليه ناظرة الى القرآن، المدعى تحريفه، لان تلك النصوص عمدتها صادرة عن الصادقين عليهما السلام، والتحريف على فرض وقوعه انما يكون في زمان الخلفاء، فهذه الاخبار تدل على حجية ظهورات الكتاب الذى بايدينا، فيستكشف منها، انه لم يقع التحريف فيه أو على فرض وقوعه، فانما هو في الايات الواردة في فضائل اهل البيت
